



كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qa

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق.

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

طبقًا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، فقد كلفنا مجلس إدارة مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق. ("الشركة") الهامة التابعة لها في قطر (بشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة") بإجراء مهمة تأكيد معقولة على وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن الإعداد وعرض بيان ضوابط الرقابة الداخلية على تقارير المالية بشكل عادل ووفقًا لأهداف الرقابة المنصوص عليها في المعايير. يتضمن بيان الضوابط الداخلية للتقارير المالية، الذي وقعه المدير التنفيذي والمدير المالي، وتمت مشاركته مع كي بي ام جي بتاريخ 18 فبراير 2025 ("الملحق 1") والذي من المقرر إرفاقه مع التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

– تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية للتقارير المالية؛

– وصف العملية والضوابط الداخلية للتقارير المالية لعمليات:

- الإيرادات والذمم المدينة؛
- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات؛
- إدارة النقد والخزينة؛
- الممتلكات والمعدات؛
- إدارة المخزون؛
- الموارد البشرية والرواتب؛
- ضوابط مستوى الكيان؛
- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات؛ و
- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية؛



مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق. مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات والإخفاقات في الرقابة، وكيفية معالجتها، ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد ثغرات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في ضوابط الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبواي ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ والحفاظ على واختبار ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتفويضات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منع واكتشاف حالات الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها. كما على المجلس التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤوليتنا في فحص البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 ("المعدل")، ومهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة I الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبينة على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.



مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق. مسؤوليتنا (تابع)

وقد تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة معايير الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة خلال البيان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستفسار من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- تم تقييم مدى كفاية ما يلي:
 - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛
 - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- الحصول على فهم للمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتصميم الرقابة الداخلية واختبار التنفيذ.
- فحص الإرشادات التفصيلية واختبار التصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وأجري اختبارًا تجوليًا مستقلًا، على أساس عينة، حسب الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقاط ضعف في الرقابة الداخلية حددتها الإدارة.
- تقييم أهمية أي ثغرات إضافية تم تحديدها من خلال الإجراءات المنفذة.
- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداهم وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و



مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق. مسؤوليتنا (تابع)

- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يتحمل مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيان

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترة المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في 31 ديسمبر 2024 التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد البيان لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يشمل كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

معايير

إن المعايير المتبعة في هذه المهمة هي ضوابط الرقابة المنصوص عليها والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات التحكم. تم تطوير أهداف الرقابة داخليًا من قبل المجموعة، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق.

الاستنتاجات

لقد توصلنا إلى استنتاجنا على أساس الأمور الموضحة في هذا التقرير، وهو خاضع لها. ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، بيان مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2024، فإن ضوابط الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، مذكور بشكل عادل.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الفقرة 1 من بيان مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية، والذي يوضح أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة خلال العام لم يشمل على الشركات التابعة خارج قطر. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

القيود على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة 24 من القانون. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاد أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل هذا، أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه، بالكامل (باستثناء الأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون موافقتنا الكتابية المسبقة.



جوبال بالاسوبرامانيام

كي بي أم جي

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم 251

بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي

رخصة رقم 120153

18 فبراير 2025

الدوحة

دولة قطر



المرفق 1: بيان مجلس الإدارة حول بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.